

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٥ جمادى الثاني سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٦٢ م . العدد ١٦٥١

الفهرس

صفحة	
١٤١٧	قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٢ قانون الخسمة المدنية المعدل
١٤١٨	قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢
١٤١٩	قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الاردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفه
١٤٢٠	اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الاردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفه



هكذا من الأهل

نحوه السيرة للسلطان الملك للفرقة الخامسة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٢
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي وتأمراً باصداره ووضع التنفيذ الموقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون موقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٢

قانون الخدمة المدنية المعدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون الموقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل واما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى القانون الاصيل المادة الجديدة التالية بعد المادة ٢٧ مباشرة ويعد ترقيم المواد التي تليها بحيث تصبح (٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠) .

المادة ٢٨ - أ - استثناء لما جاء في احكام المواد ٢٢ - ٢٧ من هذا القانون لرئيس الوزراء في حالة توفر دلائل معقولة بان الموظف يقوم بنشاط يعرض بشكل مباشر أمن وسلامة الدولة للخطر أن يشكل لجنة خاصة لتقديم المشورة الى مجلس الوزراء حول الاجراءات الواجب اتخاذها بحق ذلك الموظف وان ينظم الاصول التي يترتب على اللجنة اتباعها في تلك الحالة .

ب - يعرض قرار اللجنة على مجلس الوزراء الذي يجوز له في حالة قناعته بالادلة والقرائن ان يصدر قراره اما بعزل الموظف او نقله او تخفيض درجته او اي اجراء آخر يراه عادلا ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن على ان يقرن بحق موظفي الدرجة السادسة فما فوق بالارادة السامية .

الحسين طلال

١٩٦٢/١١/١٩

وزير المواصلات	وزير الخارجية ووزير الاقتصاد	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير
والعدلية	الوطني بالوكالة	وقاضي القضاة	الدفاع والزراعة
داود ابو غزالة	• • •	ابراهيم القطان	وصفي التل
وزير الصحة والانشاء والتعمير	وزير الداخلية	وزير الاشغال العامة والمالية	
ووزير الشؤون الاجتماعية بالوكالة	كمال الدجاني	محمد اسماعيل	
صبيحي امين عمرو			

نحوه السيرة للسلطان الملك للفرقة الخامسة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٢
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي وتأمراً باصداره ووضع التنفيذ الموقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون موقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢

ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (ذيل لقانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يضاف ما يلي الى قانون جوازات السفر رقم ٦ لسنة ١٩٤٢ .
أ - يجوز لوزير الداخلية او لمن يفوضه ان يمنح جوازات سفر يعمل بها لمدة خمس سنوات للأشخاص المغتربين وزوجاتهم وولادهم المقيمين في الامريكتين واوروبا .

ب - تطبق على جوازات السفر المشار اليها في الفقرة (أ) احكام المادتين الثالثة والرابعة من نظام جوازات السفر رقم (١) لسنة ١٩٤٠ .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٢/١١/١٩

الحسين طلال

وزير الداخلية	رئيس الوزراء
كمال الدجاني	وصفي التل

نموذج الميثاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الأردن المركزية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع يعقده .

قانون موقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢

قانون تصديق الاتفاق

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان

وكهرباء الأردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الأردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٦٣ .

المادة ٢ - يعتبر الاتفاق المعقود بين الحكومة وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الأردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة الملحق بهذا القانون صحيحاً ونافذاً بالنسبة الى جميع الغايات المتوخاة منه .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٢/١١/٢٠

وزير الاقتصاد الوطني

رئيس الوزراء

وصفي التل

أحمد بن طلال

اتفاق

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الأردن المركزية المساهمة بالزرقاء - الرصيفة

بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٢ تم الاتفاق بين وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية المعروفة فيما يلي (بالحكومة) بموجب تفويض مجلس الوزراء العالي بقراره رقم (١٩٣١) الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٠ فريقاً اولاً ، وبين ممثلي شركة الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان المفوضين بقرار من مجلس الاداره رقم (المادة الثانية عشرة - الجلسة السابعة عشرة) بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٧ المستند لقراري الهيئة العامة للقرار الاول رقم (المادة الخامسة) بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢ القرار الثاني رقم (المادة السابعة) بتاريخ ١٩٦٢/٥/٥ ، ويمثلي شركة كهرباء الأردن المركزية المساهمة المفوضين بقرار من مجلس الاداره رقم (٦٢/١٨٥) بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٧ المستند لقرار الهيئة العامة رقم (٦٢/٦) بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨ فريقاً ثانياً على ما يلي -

المادة الاولى

تعريف

يكون للافاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الاتفاق المعاني المبينة ادناه -

- أ - الحكومة - حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .
- ب - السوزر - وزير الاقتصاد الوطني .
- ج - مجلس الاداره - مجموع الاعضاء المنتخبين من قبل الهيئة العامة للشركة والعضوين الذين تعينهما الحكومة لتمثيلها في هذا المجلس .
- د - الشركة - شركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة في عمان وهي صاحبة الامتياز .
- هـ - منطقة الامتياز - المنطقة الواقعة ضمن دائرة وهمية نصف قطرها خمسة عشر كيلو متراً ومركزها مأذنة الجامع الحسيني في عمان بالإضافة الى المنطقة التي تبدأ من الكيلو ١٥ حتى الكيلو ٣٦ بمدخر وبعرض ١٠ كيلو مترات من كل جانب من منتصف طريق عمان / الزرقاء المبدكاً هو مابين على الخط المخطط المرقق ويجوز توسيع المنطقة بطلب من الشركة وتنسب من وزير الاقتصاد الوطني وموافقة مجلس الوزراء .
- و - المشروع - كل ما هو ضروري لتوليد الكهرباء وتوريدها ونقلها وتحويلها وتوزيعها وبيعها وشراؤها وفق هذا الامتياز كما انها تشمل جميع الموجودات الخاصة بهذه الاشغال غير انها لا تشمل النفود ولا التأمينات التقديرية او الذمم المسجلة في دفاتر الشركة .
- ز - الانشاءات - جميع السدود والخزانات والابنية والمحاري والطرق وجميع المباني المعدة لخطات توليد الطاقة الكهربائية او تحويلها وكذلك الاراضي المقامة عليها هذه المباني والتي تكون ملكاً للشركة او مؤجرة لها .
- ح - المعدات والالات - جميع الآلات الميكانيكية والكهربائية وسواها والطوربينات والولدات والمحولات والمآكنات وقطع التبديل والخطوط والاسلاك الهوائية والارضية والاعمدة وغيرها من الاجهزة والمعدات الضرورية لتوليد الطاقة الكهربائية او تحويلها او نقلها او توزيعها او بيعها بصورة وافية وجميع المعدة واجهزة القياس غير المستهلكة واي جهاز تلفوني او تلغرافي - لاسلكي - تحتاجه الشركة لاجراض ومشروعاتها .

ملف من الأهل

ط - الشهر والسنة - الشهر والسنة حسب التقويم الشمسي .
 ي - ويعتبر المفرد شاملاً للجمع ويعتبر الجمع شاملاً للمفرد .

المادة الثانية توحيد الشركتين

- أ - توحد شركتا الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان وكهرباء الاردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة في شركة واحدة تسمى شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة .
 ب - نعود جميع حقوق والتزامات الشركتين المندمجتين على الشركة الجديدة .
 ج - يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق المعقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٧ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٩١٨ الصادر بتاريخ ١/١/١٩٤٧
 د - يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق المعقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء الاردن المركزية المساهمة في الزرقاء - الرصيفة بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٩ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٤١٨ الصادر بتاريخ ١/١ نيسان ١٩٥٩ .

المادة الثالثة

منح الامتياز ومدته

تمنح الحكومة الشركة هذا الامتياز لمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية لتزويد منطقة الامتياز بحاجتها من الطاقة الكهربائية وفق الشروط المبينة في هذا الامتياز ويجوز في اي وقت قبل انتهاء هذه المدة تمديد الامتياز الى مدة اخرى باتفاق الطرفين .

المادة الرابعة

الاعفاءات ومنح رخص الاستيراد

- أ - تمنح الحكومة الشركة رخص الاستيراد واذون العملة ضمن القوانين والانظمة المرعية لاجل استيراد الآلات والمعدات والادوات وجميع ما تحتاج استيراده لانعام المشروع واستمرار اعماله على ان تستورد جميع هذه المعدات والآلات بمعرفة الشركة وموافقة الوزير للداخل .
 ب - تعفى من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية ومن جميع الرسوم الاضافية الاخرى التي تستوفى على البضائع المستوردة المواد التي تستوردها الشركة اما رأساً لحسابها او التي تحول للشركة من مستودعات عامة او خاصة (بوند) شريطة ان تستعمل المواد المذكورة لاغراض الشركة المشار اليها اعلاه وان يجري الاستيراد حسب الترتيبات التي تحددها السلطات المختصة ويستثنى من هذا الاعفاء جميع الاشياء والمواد المستوردة من قبل مستخدمي الشركة لاجل استعمالهم الشخصي او للمستوردة من قبل الشركة لبيعها لمستخدميها .
 ج - اذا باعت الشركة لاجل الاستعمال في المملكة الاردنية الهاشمية المواد المستوردة مفسدة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاخرى المذكورة اعلاه الى شركة او مؤسسة اخرى او شخص ممن لا يحق له استيراد هذه المواد معفاة من الرسوم المذكورة فتكون هذه المواد خاضعة لتلك الرسوم حسب الفئات التي تجب بتاريخ البيع عن مواد مماثلة وتدفع الشركة هذه الرسوم .

المادة الخامسة

سريان قوانين الكهرباء

تسري على الشركة وعلى المشروع وعلى الانشاءات والمعدات التي يجرها هذا الامتياز احكام اي قانون معمول به الان او قد يصدر في المستقبل لتنظيم توليد الطاقة الكهربائية او توزيعها او تحويلها او تخزينها او نقلها او بيعها في المملكة الاردنية الهاشمية وتسري عليها ايضاً احكام اي نظام صدر او قد يصدر بمقتضى هذا القانون على انه اذا تعارضت احكام القانون او النظام مع قانون الامتياز فيسري حكم الامتياز الا اذا وافق القر يقان على غير ذلك .

المادة السادسة

الانشاءات التي يجب اقامتها

لا يجوز ان تقل قوة الآلات في محطات القوة عن حاجة منطقة الامتياز حسباً يحددها الوزير . من حين الى آخر بعد التشاور مع الشركة وتشمل الانشاءات الواجب اقامتها بناء محطات قوة تامة للكهرباء بمجهزة بجميع المعدات والآلات وخطوط النقل والتوزيع الى منطقة الامتياز واعداد اجهزة التوزيع والنقل والتحويل كلما ثبت وجود بينة كافية على احتياج وجود طلب معقول على الطاقة الكهربائية من قبل المستهلكين .

المادة السابعة

اشغال الشركة وفقاً للتصميمات

مع مراعاة المنشآت القائمة حالياً ، يجب ان تبنى وتنشأ وتقام الانشاءات التي ترى الشركة ضرورة لبنائها او اقامتها ، وتركيب جميع الآلات والمعدات التي تبدو ضرورية لاغراض هذا الامتياز ، وفقاً للتصميمات والرسوم والخرائط التي تقدمها الشركة من وقت لآخر وتحصل على موافقة الوزير عليها قبل المباشرة بها وعلى الشركة ان تقوم بتنفيذ جميع التغييرات والتعديلات الاضافية التي يطلب الوزير ادخالها على التصميمات والمواصفات والمخططات المروضة للموافقة وان تقوم بها وفق التعليمات التي يصدرها . ويجب ان تقدم هذه التصميمات والرسوم والخرائط والمواصفات على ثلاث نسخ بالمقاييس والتفاصيل المبينة في المادة الثامنة من هذا الامتياز ، فاذا لم تتبلغ الشركة جواباً من الوزير بالموافقة او عدها خلال المدة او المدد المنصوص عليها في المادة الثامنة من تاريخ تقديم الطلب ، يصبح لها حق الشروع باشغالها كانتا نالت الموافقة .

ليس في هذا الامتياز مما يعني الشركة من الحصول على الرخص اللازمة لجميع اشغالها وتأسيساتها .

المادة الثامنة

تقديم التصميمات وخلافها

- يقتضي على الشركة ان ترفع الى الوزير ثلاث نسخ من تصميمات ومخططات ومواصفات كافة الانشاءات واجهزة التوزيع وخطوط الكهرباء لموافقة عليها قبل الشروع في تلك الانشاءات وذلك بالصورة التالية -
 أ - تصميمات ومخططات بمقياس لا يقل عن واحد الى عشرة آلاف (١ : ١٠٠٠) تبين موقع الانشاءات وحدود سائر الاملاك العمومية والخصوصية (ان وجدت) التي تتأثر مباشرة من اقامة تلك الانشاءات .
 ب - تصميمات تبين الخطوط الكهربائية الهوائية والارضية ذات الضغط العالي الموصلة بين المواقع المختلفة مرسومة على خرائط بمقياس لا يقل عن واحد الى خمسة وعشرين الفا (١ : ٢٥٠٠٠) .

هكذا من الأهل

ج - تصميات تبين شبكة توزيع الكهرباء بمقياس لا يقل عن واحد الى الفين (١ : ٢٠٠٠) .

د - تصميات ومخططات لمخططات توليد وتحويل الكهرباء بمقياس لا يقل عن واحد الى مئة (١ : ١٠٠) ومواصفات تفصيلية عن كل ما ستحويه المخططات من معدات وآلات .

ويجب ان تشمل هذه المواصفات ايضا كافيًا عن انواع واجناس وقوى واقيسة المواد وجميع التفاصيل الفنية اللازمة للمعدات والآلات المستعملة او المراد استعمالها او تركيبها في المشروع .

ويبلغ الوزير موافقته او اعتراضه على التصميمات والمخططات والمواصفات المرفوعة اليه بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة قبل انقضاء شهرين من تاريخ رفعها اليه وعلى التصميمات والمخططات والمواصفات المرفوعة اليه بمقتضى الفقرتين (ج) و (د) قبل انقضاء ثمانية وعشرين يوما من تاريخ رفعها اليه ، فاذا لم يبلغ الشركة رأيه خلال هذه المدة المينة اعلاه يكون للشركة آنذاك حق الشروع في العمل كما لو ان التصميمات والمخططات والمواصفات المنوه عنها اعلاه نالت موافقته .

وتسري الاحكام السابقة الذكر ايضا على اية تصميمات ومخططات ومواصفات معدلة ترفعها الشركة للوزير لابداء موافقته عليها بشرط ان يبلغ الوزير الشركة موافقته او عدم موافقته او اعتراضه مع بيان اسباب ذلك على اي من هذه التصميمات او المخططات او المواصفات المعدلة قبل انقضاء ثمانية وعشرين يوما في الاحوال التي تنطبق عليها احكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة وقبل انقضاء اربعة عشر يوما في الاحوال التي تنطبق عليها احكام الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة من تاريخ رفعها اليه واذا لم يبلغ الوزير رأيه هذا في المدة المينة اعلاه يحق للشركة الشروع في الانشاءات وكأنها نالت الموافقة .

اذا قصرت الشركة في انجاز ما طلب منها بموجب شروط هذه المادة وخلال التواريخ المينة لم يقتنع مجلس الوزراء ان ذلك كان لاسباب مشروعة خارجة عن امكانية الشركة المفعولة ، للمجلس الحق بانهاء هذا الامتياز او بفرض الغرامة التي يراها مناسبة على الشركة بالنسبة للعطل والضرر العام الذي يقدر حصوله بسبب تأخر الشركة عن تنفيذ الاعمال المطلوبة .

المادة التاسعة

حق الاستملاك

تمتلك الشركة الاراضي والحقوق التي تحتاجها لغايات مشروعها بالاتفاق مع اصحاب الاراضي والحقوق واذا لم يتم الاتفاق ورأى الوزير ان الحصول على هذه الاراضي او الحقوق ضروري لمقاصد المشروع فيعمل على استملاكها والاستيلاء عليها او حيازتها حيازة فورية على نفقة الشركة بمقتضى قانون الاستملاك والقوانين المرحية .

المادة العاشرة

حماية الاراضي والمباني والحقوق الارتفاقية الخ . .

اذا اصاب ضرر اية عقارات او اراض او ابنية او حقوق ارتفاق او منفعة في الارض او المياه او عليها او اي حق تصرف في الارض او اي شجرة او اي شيء آخر ثابت عليها فيجب على الشركة ان تدفع الى اصحابها تعويضا عادلا عن كل ضرر يلحق بهم بسبب هذا الامتياز واذا تعلق الوصول الى اتفاق على مقيدار التعويض فتدفع لهم الشركة التعويض الذي تقررته المحكمة ذات الاختصاص بناء على طلب تقدم به الشركة او من يدعي الضرر .

المادة الحادية عشرة

شبكات النقل والتوزيع ومحطات التوليد والتحويل

مع مراعاة احكام المادة (٢٣) من هذا الامتياز يكون للشركة الحق في بناء وانشاء وتشغيل ما يلزم من شبكة النقل والتوزيع ومحطات التوليد والتحويل الضرورية في كل مركز من مراكز منطقة الامتياز حيثما توجد بينه على احتمال استهلاك الطاقة الكهربائية .

المادة الثالثة عشرة

حق اقامة اعمدة للخطوط الكهربائية ومسد اسلاك ارضية

يحق للشركة ان تقيم محطات تحويل واعمد للخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي او المتوسط او الخفيف وان تمد خطوطا تحت وفوق الارض في الطرق العامة او الشوارع او اية املاك خاصة حيثما تقتضي الضرورة ذلك ، ويجب على الشركة ان تحصل على موافقة اصحاب الاملاك الخاصة او موافقة الوزير في حالة تمتعهم ، قبل قيامها بأي عمل من الاعمال المشار اليها في بداية هذه المادة . ويحق للشركة الوصول في جميع الاوقات الى اي محطة تحويل او عمود او خطوط كهربائية ذات ضغط عالي او متوسط او خفيف حيثما وجدت . وعلى الشركة ان تعيد حالا وعلى نفقتها الخاصة الطرق والشوارع التي جرى الحفر فيها الى حالتها السابقة وان تدفع الى اصحاب الاملاك الخاصة تعويضا كافيا عن كل ضرر يلحق بهم وان تعذر الاتفاق على مقدار التعويض فيعود تقديره الى المحاكم المختصة .

المادة الثالثة عشرة

نقل الاعمدة والخطوط

اذا اقتضت اشغال تنظيم المدن والقرى الواقعة في منطقة الامتياز تغيير مواقع الاعمدة والخطوط فعل الشركة ان تنقل هذه الاعمدة والخطوط على نفقتها الى المراكز الجديدة التي تعينها لها البلديات التابعة لهذه المدن والقرى .

المادة الرابعة عشرة

حق الشركة باستيفاء الرسوم لقاء خدماتها

مع مراعاة ما ورد في المادتين السادسة والخامسة عشرة من هذا الامتياز ، على الشركة ابصال التيار الكهربائي الى مباني المستهلكين للتور او القوة ولاغراض صناعية او غير ذلك . وتحدد الرسوم والاجور والامان التي تتقاضاها عن الايصال بموجب انظمة تضعها الشركة ويوافق عليها الوزير بمقتضى المادة الثالثة والثلاثين (٣٣) من هذا الامتياز .

المادة الخامسة عشرة

وجوب قيام الشركة باشغالها بكفاءة

على الشركة خلال سريان هذا الامتياز ان تقوم بتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها ونقلها وتحويلها وتوزيعها ويحتمل بمقتضى الامتياز وفقا لاحكامه بطريقة وافيه وكفاءة في جميع الاوقات وان تستخدم لتلك الغاية عددا كافيا

كلذا من الأهل

من المستخدمين الاكفاء . وعليها ان تزيد من تجهيزاتها ومعداتها لاجابة جميع الطلبات التي يتقدم بها المستهلكون ضمن منطقة الامتياز ، كما ان عليها ايبصال الكهرباء الى كافة الاماكن والنقاط الواقعة ضمن منطقة الامتياز عند الطلب منها حسب الانظمة والتريبات التي يتم الاتفاق عليها بين الوزير والشركة .

على الشركة ان تصون المعدات وتجدها كلها دعت الحاجة من حين الى آخر وان تتخذ التدابير الواقية والملائمة لصيانة الاشخاص والاموال من اضرار الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي ووقاية الخطوط التلفرافية والتلفونية .

وعلى الشركة ان تدفع تعويضاً عادلاً عن كل ضرر يلحق باي انسان او حيوان او مال منقول او غير منقول او اي حق مكتسب نتيجة قيام الشركة باسغالها او نتيجة خطأ او اهمال او عطب في تمديد وتوريد ونقل وتوزيع وبيع الكهرباء وعلى الشركة ان تراعي في جميع اشغالها وتأسيساتها وتمديداتها وكافة الاعمال التي تقوم بها بمقتضى هذا الامتياز التعليمات الفنية المفصلة التي تصدرها الحكومة لتنظيم توليد وتوزيع وبيع الكهرباء .

المادة السادسة عشرة

النور وانقطاع التيار

عندما تقتضي الضرورة ايقاف التيار الكهربائي او تقصيره عن منطقة الامتياز او اي جزء منها فعل الشركة الحصول على اذن مسبق من الوزير وعليها اعلام الاهلين عن ذلك قبل مدة معقولة .

وفي حالة وقوع انقطاع او نقص فجائي للتيار الكهربائي في منطقة الامتياز او في اي جزء منها لسبب خارج عن ارادة الشركة فعل الشركة خلال يومين من وقوع هذا الانقطاع او نقص ان تعلم الوزير عن الاسباب التي ادت اليه والتدابير التي اتخذت لتلافي تكراره .

واذا رأى الوزير ان مثل هذا الانقطاع قد تكرر او طال امده بسبب اهمال او تقصير من الشركة ودون ان تتخذ التدابير اللازمة لمنع او اذا تقع بان التدابير التي اتخذتها الشركة لهذا الغرض غير كافية فله ان ينلونها بوجوب اصلاح انحلل الواقع ضمن مدة يحددها واذا لم تتخذ الشركة الاجراء اللازم للقيام بالاصلاح المطلوب في المدة المعينة ولم تستطع ان تقع الوزير ان تخلفها كان لاسباب مشروعة يحق له بموافقة مجلس الوزراء فرض الغرامة التي يراها مناسبة مع العطل والضرر العام الذي يقدر حصوله في كل مرة يقع فيها الانقطاع أو النقص .

المادة السابعة عشرة

عدم السماح بانشاء شركات كهربائية اخرى

مع مراعاة احكام المادة (٢٠) من هذا الامتياز لا يسمح لاية شركة كهربائية اخرى بخلاف الشركة صاحبة الامتياز او لاي شخص او اشخاص آخرين او أية سلطة حكومية او بلدية بتوليد او توريد او توزيع الطاقة الكهربائية ضمن منطقة الامتياز الا اذا قام بهذا التوليد او التوريد او التوزيع شخص او اشخاص لغايات استعمالهم الخاص وفي مثل هذه الحالة لا يسمح هؤلاء الاشخاص ان يبيعوا مباشرة او بالواسطة أو يستعملوا او يتصرفوا بقوتهم الكهربائية للمنفعة لغير ثالث او للمنافع العامة .

المادة الثامنة عشرة

اسعار الكهرباء

تقرر تعريف اسعار القوة الموردة للمستهلكين ضمن منطقة الامتياز من قبل مجلس الوزراء ويتم ذلك بناء على تنسيق الوزير بعد التشاور مع الشركة . ويجوز للوزير بعد التشاور مع الشركة ان ينسب الى مجلس الوزراء تعديل التعريف بين حين وآخر كلما وجد ذلك ضروريا على ان لا يتجاوز الربح بما في ذلك ضريبة الدخل (١٦٪) من القيمة الاسمية للاسهم وعلى ان لا يقل هذا الربح عن ٧ بالمئة من القيمة الاسمية للاسهم (مقيدا على اساس وحدات زمنية مدة كل منها خمس سنوات تبدأ الوحدة الاولى من تاريخ ١٩٦٣/٤/١) . ويجوز للوزير بعد التشاور مع الشركة ايضا ان ينسب الى مجلس الوزراء تطبيق تعريفات كهربائية متنوعة تتلائم والاستعمالات الكهربائية المختلفة كتعريفات خاصة بالانارة او الصناعة او التجارة او الزراعة وغيرها وتعريفات تتناسب وافات الاستعمال النهارية او الليلية .

وعلى الشركة ان تمنح الخدمات البلدية والمجالس المحلية واماكن العبادة والمدارس الحكومية والخاصة والمستشفيات لخاصة والحكومية والمصحات والمؤسسات الخيرية تخفيضا في اثمان التيار الكهربائي لا تقل نسبته عن (٢٥٪) من اسعار الطاقة الكهربائية المقررة بموجب التعريف الرسمية العامة .

هذا ويحق للحكومة خلال مدة معقولة الطلب الى الشركة تخفيض اسعار الطاقة الكهربائية المستعملة لانارة اشوارع المدن والقرى الواقعة ضمن منطقة الامتياز بشكل تدريجي الى ان تصبح هذه الانارة مجانا في مدة اقصاها خمسة عشر عاما .

المادة التاسعة عشرة

عدم التمييز بين المستهلكين

لا يجوز للشركة عند التعاقد مع مستهلكي الطاقة الكهربائية ان تميز بين المستهلكين في الرسوم والاجور والاسعار حيثما تكون شروط التوريد وكية الاستهلاك متائلة .

المادة العشرون

حق طلب زيادة الطاقة الكهربائية او توريدها

اذا تقدمت طلبات في اي وقت من اي مستهلك او مستهلكين في منطقة الامتياز لتأمينهم بالطاقة الكهربائية فيحق للوزير اذا قرر تأمين هذه الطلبات ان يبلغ الشركة خطيا بوجوب توريد الطاقة اللازمة بشرط ان يتضمن هذا التبليغ اعتماد طالب الطاقة لتقديم الضمان الكافي لاستهلاك الطاقة الاضافية المطلوبة ، وعلى الشركة عند قبولها بالاخطار أن تعقد مع الطالب اتفاقا يتضمن الشروط والقيود اللازمة لتأمين توريد الطاقة الكهربائية خلال مدة معقولة .

فاذا رفضت الشركة التبليغ او تخلفت عن تنفيذ الاتفاق الذي عقدته مع الطالب خلال المدة المتفق عليها ولم تكن هناك اسباب مشروعة تبرر هذا التخلف يحق للوزير ان يحول الطالب الحصول على الطاقة الكهربائية الاضافية من اي مصدر آخر وبالشروط التي يراها مناسبة ، او ان يمارس صلاحياته المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من هذا الاتفاق .

كل هذا من الأهل

المادة الحادية والعشرون

توريد الكهرباء خارج منطقة الامتياز

إذا قامت الشركة بتأمين جميع حاجات منطقة الامتياز بالطاقة الكهربائية وفق احكام هذا الامتياز فيجوز لها ان تورد هذه الطاقة خارج منطقة الامتياز شريطة الحصول على موافقة الوزير على هذا الاجراء مسبقا .

المادة الثانية والعشرون

الاشراف المالي والفني

لوزير خلال مدة هذا الامتياز ان يشرف على اعمال المشروع من الوجهتين المالية والفنية للدرجة التي يراها ضرورية لتأمين استئثار هذا الامتياز استئثارا وافيا وعلى الشركة ان تقوم بكل ما يطلبه الوزير من الاعمال الضرورية لتأمين استئثار الامتياز على الوجه المذكور وان تقدم له كلما طلب ذلك جميع المعلومات والتقارير والاحصاءات حول اي امر يتعلق بالمشروع ويمكنه ان يطلع مباشرة على جميع مخبراتها واضابيرها وحساباتها . وعلى الشركة بناء على طلب الوزير ان تقوم بتأدية النفقات التي تتحقق للموظفين او الخبراء من تدعو الحاجة لاستخدامهم في ممارسة هذا الاشراف . على انه يجب ان يكون واضحا ان قيام الوزير بهذا الاشراف لا يرفع عن الشركة اية مسؤولية عن وجوب قيامها بجميع الالتزامات والخدمات المطلوبة منها على خير وجه بمقتضى احكام هذا الامتياز وتكون الشركة عرضة لاية عقوبة يفرضها عليها هذا الامتياز في حالة مخالفتها او اهمالها او تقصيرها او عجزها عن تنفيذ كل او بعض ما يتوجب عليها من اعمال ومسؤوليات حتى ولو لم يوجه الوزير اي اخطار لها حول ذلك .

المادة الثالثة والعشرون

عدم تنازل الشركة عن الامتياز

لا يجوز للشركة ان تحول هذا الامتياز او اي قسم منه او تؤجره او تبيعه او تبيع اي حق فيه او اية سلطة مخولة به الا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

المادة الرابعة والعشرون

التصرف بممتلكات المشروع

لا يجوز للشركة خلال مدة هذا الامتياز ان تصرف سواء بالبيع او بالإيجار او الهبة . . الخ باي من الاشغال والمعدات والآلات المائدة للمشروع والتي تستعمل لأغراض هذا الامتياز الا بموافقة خطية من الوزير .

المادة الخامسة والعشرون

فسخ الامتياز عند وقوع تقصير

يجوز للوزير بالاضافة الى كل ما ورد في المواد السابقة التي تحوله حق فسخ هذا الامتياز ان يسلخ الشركة كلها لاحظ منها احمالا او تهاونا او مخالفة او تقصيرا في مراعاة نصوص هذا الامتياز اخطارا يطلب فيه ازالة اسباب الاهمال او التهاون او المخالفة او التقصير في الأمر او الامور التي يعينها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر من تاريخ الاخطار فاذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلب منها في الاخطار خلال تلك المدة ولم تستطع ان تقنع الوزير ان ذلك التخلف كان لأسباب مشروعة وأنه لم يكن بإمكانها تلافيه فيحق للوزير عندئذ ان يفرض غرامة مناسبة على الشركة ويمدد مدة الاخطار لاجل آخر ميعول او ان يطلب فسخ الامتياز . واذا قرر فسخ الامتياز لا يحق للشركة ان تطالب باى تعويض عن اي عطل او ضرر او خسارة تكبدتها او يحتمل ان تكبدها من جراء قرار الفسخ .

المادة السادسة والعشرون

الاجراءات اللاحقة لفسخ الامتياز

إذا قرر مجلس الوزراء بمقتضى احكام هذا الامتياز فسخ الامتياز تبقى الشركة - الى ان يبت في مصير المشروع وعلى ان لا يزيد ذلك على اثني عشر شهرا من تاريخ قرار الفسخ - مسؤولة عن توليد وتوزيع وبيع القوة الكهربائية الى منطقة الامتياز وللوزير الحق في هذه الحالة اذا وجد ذلك ضروريا ان يتخذ جميع الاجراءات التي يجد لزوما لها وان يستعمل جميع اشغال الشركة ومعداتا ويستخدم موظفيها او يعين موظفين آخرين يرى لزوما لهم من اجل تأمين حاجات منطقة الامتياز من القوة الكهربائية وذلك على نفقة الشركة وبالنسبة عنها .

ولا يحق للشركة لمدة اثني عشر شهرا من تاريخ فسخ الامتياز الا في الاحوال التي يوافق عليها الوزير ان تهدم او تنقل او ترفع او تغير في وضع اي من الانشاءات والمعدات والآلات التابعة لهذا المشروع وذلك الى ان يتخذ الوزير قرارا بصدد الاجراءات التي يرى ان المصلحة العامة تقتضي اتخاذها للتصرف بهذه الانشاءات والمعدات والآلات التابعة لهذا المشروع او اى جزء منها .

واذا لم يبلغ الوزير الشركة قبل نهاية الاثني عشر شهرا قراره هذا تصبح الشركة عندئذ حرة في التصرف بالانشاءات والمعدات والآلات المذكورة ، واذا قرر الوزير شراء المشروع فيتم ذلك بموجب احكام المادة الثلاثين (٣٠) من هذا الامتياز .

المادة السابعة والعشرون

حسابات الشركة

١ - على الشركة ان تحفظ في جميع الاوقات اثناء مدة هذا الامتياز في مكتبها الرئيسي دفاترأ وقيوداً منظمة تبين فيها جميع الواردات والنفقات الناتجة عن اي عمل من الاعمال التي لها مساس في تنفيذ هذا الامتياز وكذلك تبين فيها جميع موجوداتها والتزاماتها ومطلوباتها . ويكون الاطلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباحاً في جميع الاوقات لمندوبي الحكومة الذين يعينهم الوزير خطياً لهذا الغرض .

٢ - تعين الشركة فاحصي حسابات يوافق عليهم الوزير لتدقيق وفحص حسابات الشركة وعلى فاحصي الحسابات ان يقوموا بجميع الامور المترتبة عليهم بتدقيق وفحص حسابات الشركة وان ينظموا مرة واحدة في كل سنة على الاقل الميزانية العمومية مع لوائح الارباح والخسائر وعلى الشركة ان تقدم الى الوزير نسخة من هذه البيانات الحسابية مصدقة عليها من قبل فاحصي الحسابات ويجب ان تقدم مع هذه البيانات قائمة وافية لجميع ممتلكات الشركة والمعدات والآلات التي تستخدمها في تشغيل المشروع .

المادة الثامنة والعشرون

المقروض وسندات الدين

لا يجوز للشركة ان تعقداي قرض مؤمن على المشروع وان تصدر اية سندات دين على المشروع الا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء الخطية وحسب الشروط التي يعينها مع مراعاة وجوب استهلاك تلك السندات او القروض استهلاكاً تاماً قبل انتهاء مدة هذا الامتياز .

كل هذا من الأهل

المادة التاسعة والعشرون

توزيع اسهم الشركة

توخياً للفائدة المرجوة من هذا الامتياز يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للبيع الى غير المساهمين السابقين في الشركة وذلك بعرضها على الجمهور لمدة لا تقل عن شهرين كاملين من تاريخ اعلان ذلك في الصحف المحلية ، كما يجب تعيين عدد هذه الاسهم وقيمتها الاسمية والحد الاعلى لاكتتاب الاسهم من قبل الشركة بموافقة الوزير بشكل يسمح لجميع الراغبين المساهمة في المشروع وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة فيحق عندئذ للمساهمين السابقين الاشتراك بتغطيتها .

المادة الثلاثون

سلطة شراء المشروع

أ - يحق للحكومة شراء المشروع خلال مدة الامتياز بضمن معدل القيمة الفعلية للمشروع كمشروع قائم عامل بما يشتمل عليه من انشاءات ومعدات وآلات كما عرفت في هذا الامتياز ، على ان لا تخضع الاراضي للتقدير بل تعتبر قيمتها الدفترية الاصلية الحقيقية ثمناً لها . وتقدر قيمة المشروع من قبل لجنة تضم عدداً متساوياً من الممثلين لكل من الشركة والحكومة ويتفق الطرفان على تعيين رئيس للجنة وفي حالة اختلافها على تعيينه يقوم رئيس اعلى محكمة قضائية في المملكة بتعيينه ويكون قرار هذه اللجنة قطعياً وغير قابل للطعن .
ب - اذا تحققت فارق بين القيمة الدفترية للمشروع وقيمتها المقدرة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة فيعتبر هذا الفارق خاضعاً لضريبة الدخل .

المادة الحادية والثلاثون

انقضاء مدة الامتياز

لدى انقضاء مدة هذا الامتياز وعدم الاتفاق على تجديده يحق للحكومة ان تشتري المشروع بكامله (اي تشغيل وتوليد الكهرباء وتوزيعها ونقلها وتحويلها وبيعها وجميع موجودات واموال الشركة المختصة بهذه الاشغال) مستكملة الصيانة وصالحة للاستعمال وفقاً للمادة الثلاثين من هذا الامتياز .

المادة الثانية والثلاثون

تحويل الوزير صلاحيته للغير

يجوز للوزير تحويل اي موظف او شخص او اشخاص مباشرة اية سلطة او صلاحية غنوة له في هذا الامتياز او ممنوحة له بمقتضاه .

المادة الثالثة والثلاثون

سلطة اصدار انظمة وتعليمات

يحق للشركة في جميع الاوقات وبموافقة الوزير ان تضع الانظمة والتعليمات لمستهلكي الكهرباء وعليهم مراعاتها ويجوز للوزير في اي وقت ان يطلب تعديل او الغاء اي نص من نصوص هذه الانظمة والتعليمات او اضافة اي نص اليها ضمن مدة يحددها خطياً .

المادة الرابعة والثلاثون

سلطة انشاء جهاز تلفوني وتلغرافي - لاسلكي - خاص

يحق للشركة ان تنشئ وتستعمل شبكة للتلفون والتلغراف واجهزة لاسلكية لاجل ربط محطات القوة الكهربائية بمكاتبها ومؤسساتها في منطقة الامتياز فقط على ان تستعمل شبكة التلغراف والتلفون لاجل اغراض هذا الامتياز . وعلى ان تكون خاضعة لمراقبة الوزير واشرافه ولا يجوز انشائها وتشغيلها على وجه يخالف او يخل بتشغيل التلغرافات والتلفونات والاجهزة اللاسلكية العائدة لدائرة البريد في المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة الخامسة والثلاثون

شروط الاستخدام

على الشركة بموافقة الوزير ان تضع الانظمة اللازمة لموظفيها تحدد بموجبها واجباتهم وصلاحياتهم وامتيازاتهم واجورهم وشروط استخدامهم وساعات عملهم . وينيب ان تكون هذه الانظمة متفقة مع اي تشريع يتعلق بالعمل والعمال نافذة المفعول في المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة السادسة والثلاثون

الاخطارات

يجوز تبليغ كل اخطار او اشعار او اعلان مما يقضي هذا الامتياز لتبليغه للشركة بارساله بالبريد المسجل الى عنوان مكتبها الرئيسي ويعتبر كل اخطار او اعلان كهذا انه تبليغ للشركة بعد ارساله بالبريد المسجل على عنوانها المذكور باسبوع .

المادة السابعة والثلاثون

تعديل الاتفاق

يجوز تعديل اي نص من نصوص هذا الاتفاق او اضافة احكام جديدة اليه خلال مدة هذا الامتياز باتفاق الطرفين .

المادة الثامنة والثلاثون

التحكيم

اذا وقع خلاف بين الفريقين بشأن تفسير او تطبيق اي نص من نصوص هذا الاتفاق او فيما يتعلق بأي قرار او اجراء يتخذ بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسويته بالاتفاق بين الفريقين يحال الخلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الفريقان او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكماً واحداً مع محكم ثالث يتفق الفريقان على تعيينه واذا اختلف الفريقان على تعيين المحكم الثالث او اذا لم يعين احد الفريقين محكماً عنه فأن رئيس اعلى محكمة قضائية في المملكة الاردنية الهاشمية يقوم عندئذ بتعيين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقاً للقوانين المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية .
حذر هذا الاتفاق بخمس نسخ في عمان في اليوم ١٥ من شهر جباد الثاني سنة ١٣٨٢ هجرية الموافق لليوم ١٢ من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦٢ ميلادية .

مندوب شركة الكهرباء الاردنية الهاشمية	مندوب شركة كهرباء الاردن المركزية الهاشمية	مندوب حكومة الملكة الاردنية الهاشمية
المفوض بالتوقيع	المفوضين بالتوقيع	المفوض بالتوقيع
رئيس مجلس الادارة	رئيس مجلس الادارة	وزير الاقتصاد الوطني
عضو مجلس الادارة	عضو مجلس الادارة	

هكذا من الأهل